

وان لم يات من جهة المذنبه خلافا للاصل فاذا علمت اذ ابي
 ابراهيم بالبحر فيه وهي عامية والمسجد من باب يني تشبيه
 المسوق الذي يباب السلام والكعبة عطف على مكة فخر لها
 منسوب والتاقي الطوائف سما فان قيل وكذا الصلاة يني غير
 المستلح عليه القول في غير وشبهه حتى يظلاله في زيادة مثلها
 وطلتها بما كالمصلاة وهي وهو يفتي لا نفس فيردا الصلاة
 ان يخرج منها ان بالتسليم خلا والعلوف فيظهر ان الزيادة في
 تمامه فلو لم يتامل ثم ردت في باب ما قلناه فلهذا المحي وعمل
 في باب الواحد وخصه بظهوره في باب الحوت او علم
 بخص خلافا لاهل في البناء والاعان هما كما الصلاة كما يفسر
 الشقيه السابق فان حوت مثل الكميني اعاده ان الوك
 الكميني كما في منه الذي يشق الرجوع فليعلم ان
 فعلهما الا في بابي غير المطلوب ويصح بهوي والرجوع
 وجوزهما في الواجب اتفق عليه قوله الرجوع مطلقا
 والتسمية للظنك وهل ذلك غيره ائمة قوله في لم يحو
 السنية على قياس سابق ويزانها لاجرام اي كميني الا
 الاجرام التي سبق انها كانت بالظنك والاختلاف
 ان يتقنا لهما على التوحيد المناسب هنا كما كانت فذبحه
 قد يني هذا التقنك والتمام اي خلف تمام ابراهيم وليا

منذ ذلك

من ذلك فعلهما في المسجد فلما فتح الاصل في ذكره في ال
 المنبريات بعد والوعاء بعد هما بالمتنوع الذي عن الجرح
 الاسود ونوب فعلهما قبل لنقل المشراب لمن طاق بعد
 العصر مثلا وله فتح لظرافة قبل الركوع للمصل فان فصل المشهور
 وكذا لكل واحد وسائر راجع لتوبه والمجته بظهوره وفي
 الاعادة بكسفا المحمديعة بالخراب قوله في تحمل البيت
 عن جواره للحمل لا يفتح التهنيتي وخرج جميعه من الطا
 بني عن جميع الخراب اتقصارا له من على ستة اربع ضعيف
 والسناد وثان فيقول المقل ومرا الاة والتبواب قطع لك
 لتفئة ارجاءه فان يفرجة ويجب القلع بغيره كما ان قامته
 ليعلم ان يخرج المصابي في الجماعة في الائمة الواجب
 كمال المشروط الا ان يفتي في تركه ويكرهه داخل المسجد
 لا سطحيه وجازبا لستغاني القيمة وهو يحمل في باب المشرك
 الا ان يزل ان يرمي وقبة الشراب لوجهه لا يجوز ان يغيره
 الا ان يفتي الرجوع فريم كان البئر منار كين غير ان سوس
 تشبهه في لزيم الدم مطلقا بما اولا او ما يبيته اي الاسود
 وباب الكعبة مستهدا ولم يفتي في طوافه او يني لوي وعي
 فالشيء واجب وان دخله الاصل في خلوه المستف وشقها من
 الرجوع والا اعاد كان تعدد الحاج فيعيد وسائر التاليف